



تمكن العملاء من إتمام المدفوعات بلمسة واحدة

«الوطني» أول من يطلق خدمة Garmin Pay في الكويت

أفضل الخدمات المصرفية وأكثرها تطوراً وأماناً، وهو ما يساهم في الحفاظ على ريادة بنك الكويت الوطني للقطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. من جهته، قال مدير عام شركة «سيز أند دزرتس» الوكيل الحصري لشركة «جارمن» في الكويت أحمد العميري: نحتفل اليوم بإطلاق خدمة الدفع المبتكرة Garmin Pay المميزة للمرة الأولى في الكويت بالشراكة مع البنك الأفضل في الشرق الأوسط وهو البنك الوطني الرائد محلياً وإقليمياً، حيث إن هذه الخدمة ستحدث نقلة نوعية في نمط حياة مستخدميها، حيث ستكون الساعة دليل المستخدم في التنقل من خلال الـ GPS ومنبهه لإشعارات الهاتف ورفيقه الرياضي ومحفظته في نفس الوقت. وأضاف أن شركة «سيز أند دزرتس» الرائدة في مجالها

سباقاً بتقديم كل جديد لعملائها وللسوق الكويتي، بالإضافة إلى أرقى الخدمات وأكثرها تطوراً بمستوى عالمي، وإن إطلاق خدمة Garmin Pay مع شريك متميز كالبنك الوطني إنما يندرج ضمن سياستها المذكورة. وتابع العميري قائلاً: «إن شراكتنا مع البنك الوطني ليست جديدة، ففقتهم الدائمة بمنجاتنا وخدماتنا إنما تجديد لشراكتنا الاستراتيجية طويلة الأمد». وقد نجح بنك الكويت الوطني على مدار السنوات الماضية في الحفاظ على تقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية المميزة، كما سعى باستثمار إلى توفير أحدث المنتجات المصرفية وحلول الدفع الأكثر ابتكاراً لعملائه والتي تتماشى دائماً مع احتياجاتهم المتزايدة والمتغيرة وهو ما ساعده في الحفاظ على موقعه الإقليمي الرائد.



محمد العثمان في لقطة جماعية مع فريق «جارمن»

المتكاملة والمتطورة للعملاء، حيث نحرص على توسيع باقة المنتجات والخدمات وتوفير حلول دفع سهلة وآمنة، كما نحرص على بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات العالمية الرائدة بهدف تقديم

وللاستخدام في المشتريات اليومية، حيث أن الخدمة تعمل في جميع الأماكن التي تقبل عمليات الدفع بدون تلامس. وأضاف العثمان: «نسعى في بنك الكويت الوطني دائماً إلى تقديم الحلول المصرفية

تتلى احتياجاتهم وتوفر لهم نمط حياة متميزاً». وأشار العثمان إلى أن خدمة Garmin Pay تناسب محبي الخروج للمهام اليومية من دون الاحتفاظ بالبطاقات البنكية، كما أنها مناسبة تماماً للمتسوق



محمد العثمان وأحمد العميري

الوطني لجهوده الحثيثة من أجل تقديم حلول دفع سهلة وسريعة ومبتكرة، وذلك بهدف توفير الوقت والجهد على عملائنا الذين نعددهم بالمزيد من الخدمات المصرفية الفريدة والاستثنائية التي

وبهذه المناسبة، قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد العثمان: «سعداء بتقديم هذه الخدمة الجديدة التي تأتي في إطار مواصلة بنك الكويت

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق خدمة Garmin Pay، والتي تمكن العملاء من إتمام المدفوعات بلمسة واحدة من خلال ساعة «جارمن» الخاصة بهم والتي تدعم هذه الخدمة. ويأتي إطلاق هذه الخدمة ضمن سعي بنك الكويت الوطني إلى تقديم أحدث وسائل الدفع الرقمية للعملاء، والتي تتماشى مع تطلعاتهم وتلبي احتياجاتهم المختلفة. ويعد بنك الكويت الوطني أول بنك يدعم خدمة Garmin Pay في الكويت، وذلك تأكيداً لريادته في إطلاق الخدمات التكنولوجية المتطورة وتوفير وسائل الدفع المبتكرة لعملائه. ويمكن للعملاء الوطني تفعيل الخدمة عن طريق إضافة تفاصيل بطاقتهم الائتمانية إلى جهاز «جارمن» الخاص بهم، وبالتالي يمكنهم إتمام عمليات الدفع المختلفة من خلال الساعة الذكية بكل سرعة وسهولة.

8٪ عجز الميزانية المتوقع في السنة المالية الحالية قبل اقتطاع حصة صندوق الأجيال القادمة

«الوطني»: عمليات سحب كبيرة من «الاحتياطي».. و21 مليار دينار أصوله

من 2019). أما بالنسبة للعام 2020، توقع التقرير أن يصل إجمالي نمو الائتمان إلى أرقام متوسطة في خاتمة الأحاد، بما يماثل إلى حد كبير معدل النمو المسجل في 2019.

بورصة الكويت أفضل

كانت بورصة الكويت الأفضل أداءً على مستوى كافة البورصات الخليجية في الربع الرابع من العام 2019، حيث سجل المؤشر العام نمواً هاملاً، ليرتفع بنسبة 10,6٪ على أساس ربع سنوي بدعم من أداء السوق الأول الذي ارتفع بنسبة 13٪ فيما بعد أقوى أداء فصلي يشهده خلال العام. في المقابل، ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3,7٪، وعلى المستوى القطاعي، جاء في صدارة المؤشرات الكويتية مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية (14٪) والعقار (14٪) والبنوك (14٪) والإبصارات (13٪). في حين بلغت القيمة السوقية 35,8 مليار دينار بنهاية ديسمبر، الأعلى منذ 2010. وكانت مستويات السيولة قوية، حيث بلغ متوسط قيمة التداولات اليومية نحو 150 مليون سهم في الربع الرابع من 2019، بزيادة 67٪ مقارنة بالربع الرابع من 2018.

أما بالنسبة لصافي التدفقات الأجنبية والذي شهد أداءً ضعيفاً خلال الربع الماضي مقارنة بالفترات السابقة، فقد بلغ في الإجمالي 90,2 مليون دينار في الربع الرابع من 2019، وقد تعزز أداء الأسهم الكويتية بفضل المعنويات القوية وتدقيقات رأس المال قبل الإدراج المرتقب ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في مايو 2020، والذي من المتوقع أن يساهم في زيادة التدفقات ودعم السوق للمضي قدماً في 2020، إلا أنه من الممكن أن نشهد بعض عمليات جني الأرباح بعد الارتفاع الهائل الذي شهده السوق خلال العام الماضي، كما تبحث السوق عن محفزات جديدة بعد خطوة ترفيتها مصاف الأسواق الناشئة في مايو المقبل. وبالفعل لم تشهد تداولات السوق أي نمو يذكر خلال الأسابيع الأولى من 2020 على خلفية تراجع أسعار النفط والمخاوف العالمية من تفشي فيروس «كورونا».

كما توقع التقرير أن يسجل العجز مستوى أقل من المتوقع بالموازنة ليصل إلى 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق الأجيال القادمة وبافتراض سعر النفط عند مستوى 60 دولاراً للبرميل، هذا إلى جانب تراجع المصروفات إلى حد ما بما يتماشى مع السنوات السابقة. هذا ولا تشمل تلك الأرقام إيرادات التقديرية (الذي لا يزال متوقفاً على موافقة مجلس الأمة) في السنة المالية 2020/2021 إلى 7,7 مليارات دينار (19٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع) وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق الأجيال القادمة، على أن يصل العجز إلى 9,2 مليارات دينار بعد تحويل إجمالي المصروفات عند مستوى حوالي أكثر من مليار دينار تقريباً مقارنة بالعجز المتوقع لعام 2019/2020، إلا أن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى ضبط النفقات، حيث استقر إجمالي المصروفات عند مستوى 22,5 مليار دينار دون تغير، بما في ذلك المصروفات الجارية والتي ارتفعت بنسبة متواضعة بلغت 0,9٪، فيما انخفضت المصروفات الرأسمالية بنسبة 4,5٪. في المقابل، من المتوقع انخفاض الإيرادات بنسبة 6,5٪ لتصل إلى 14,8 مليار دينار على خلفية تراجع إيرادات النفط. في حين لم يتغير السعر الافتراضي لبرميل النفط عن المستوى المقرر في ميزانية العام الماضي، حيث ثبتت عند مستوى 55 دولاراً للبرميل، في حين يفترض أن يصل متوسط إنتاج النفط إلى 2,7 مليون برميل يومياً مقابل 2,8 مليون برميل يومياً.

نمو الائتمان

ولفت التقرير إلى ارتفاع نمو الائتمان إلى 4,7٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2019 مقابل 4,2٪ بنهاية الربع الثالث من 2019 ذلك على خلفية تسارع وتيرة الإقراض التجاري، حيث ارتفع نمو الإقراض التجاري إلى 4,4٪ في نوفمبر مقابل 4٪ في ديسمبر على خلفية استمرار قوة إقراض القطاع العقاري والذي شهد أعلى معدلات النمو المسجلة منذ عدة أعوام، حيث ارتفع إلى 10,2٪ في نوفمبر (9٪ في سبتمبر) وساهم في واقع الأمر بنسبة 92٪ من إجمالي نمو الإقراض التجاري منذ نوفمبر 2018. من جهة أخرى، استقر أداء الائتمان المقدم للأفراد عند مستوى 5,2٪ في نوفمبر (5,1٪ بنهاية الربع الثالث من 2019) على خلفية تراجع إيرادات الرئيسيين له على اتجاهات متباينة، حيث تباطأ نمو القروض السكنية إلى 2,3٪ في نوفمبر (2,8٪ في سبتمبر)، بينما استمرت قروض الاستهلاك الشخصي (10٪ فقط من القروض الشخصية) في النمو بوتيرة سريعة بلغت 37٪ (30٪ نهاية الربع الثالث

شهد عمليات سحب كبيرة على مدار السنوات الأخيرة، إلا أن أصوله المتبقية قاربت حوالي 21 مليار دينار كما في سبتمبر الماضي، وذلك على الرغم من أن بعض التقارير تشير إلى أن مستوى الأصول السائلة قد يكون أقل من ذلك بكثير.

وتوقع التقرير استمرار الضغوط المالية على مدار العام المقبل، وأن يصل العجز في مشروع الموازنة العامة التقديرية (الذي لا يزال متوقفاً على موافقة مجلس الأمة) في السنة المالية 2020/2021 إلى 7,7 مليارات دينار (19٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع) وذلك قبل اقتطاع مخصصات صندوق الأجيال القادمة، على أن يصل العجز إلى 9,2 مليارات دينار بعد تحويل إجمالي المصروفات عند مستوى حوالي أكثر من مليار دينار تقريباً مقارنة بالعجز المتوقع لعام 2019/2020، إلا أن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى ضبط النفقات، حيث استقر إجمالي المصروفات عند مستوى 22,5 مليار دينار دون تغير، بما في ذلك المصروفات الجارية والتي ارتفعت بنسبة متواضعة بلغت 0,9٪، فيما انخفضت المصروفات الرأسمالية بنسبة 4,5٪. في المقابل، من المتوقع انخفاض الإيرادات بنسبة 6,5٪ لتصل إلى 14,8 مليار دينار على خلفية تراجع إيرادات النفط. في حين لم يتغير السعر الافتراضي لبرميل النفط عن المستوى المقرر في ميزانية العام الماضي، حيث ثبتت عند مستوى 55 دولاراً للبرميل، في حين يفترض أن يصل متوسط إنتاج النفط إلى 2,7 مليون برميل يومياً مقابل 2,8 مليون برميل يومياً.



للبرميل والتي سجلها في 27 ديسمبر.

تباطؤ النمو

وأوضح التقرير أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطأ في الربع الثالث ليصل إلى 0,4٪ على أساس سنوي مقابل 1,4٪ في الربع السابق فيما يعد أدنى معدل نمو يسجله منذ الربع الأول من 2018. ويعزى هذا التباطؤ

لترراجع الناتج المحلي الإجمالي النقطي (5,3٪) على خلفية التراجع الكوييت بخفض حصص الإنتاج في إطار اتفاقية أوبيك وحلفائها. من جهة أخرى، فإنه وفقاً للأرقام الرسمية والأولية، ارتفع نمو القطاع غير النقطي إلى 7,8٪ مقابل 4,3٪ في الربع الثاني بفضل نمو قطاع «الخدمات الأخرى»، إلى أنه من المرجح أن يتم تعديل النمو غير النقطي في البيانات السنوية لحساب بند «الضرائب والدعم» المتقلب وكذلك بند الوساطة المالية، والذي لا يتم تضمينه في البيانات ربع السنوية.

عجز الميزانية

وأشار التقرير إلى أن الميزانية الحكومية سجلت عجزاً مالياً قدره 1 مليار دينار خلال الأشهر الـ 9 الأولى من السنة المالية 2020/2019، ما يمثل نسبة 3٪ من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 مقابل تسجيل فائض 3,6 مليارات دينار خلال

الذي لا يتم تضمينه في البيانات ربع السنوية.

وأيضاً التقرير أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطأ في الربع الثالث ليصل إلى 0,4٪ على أساس سنوي مقابل 1,4٪ في الربع السابق فيما يعد أدنى معدل نمو يسجله منذ الربع الأول من 2018. ويعزى هذا التباطؤ

حيث يتوقع مشروع الموازنة للعام المقبل تسجيل عجز مالي مرة أخرى بمستويات أكثر ارتفاعاً وذلك على الرغم من الإبقاء على المصروفات الحكومية ثابتة عند نفس مستويات السنة المالية السابقة.

النفط ينهي 2019 على ارتفاع وأضاف التقرير أن أسعار النفط أنهت تداولات 2019 على ارتفاع بفضل تحسن المعنويات، فيما يعزى جزئياً للإعلان عن التوصل إلى «المرحلة الأولى» من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين وقرار أوبيك الخاص بتعويض خفض حصص الإنتاج سعياً لتصحيح حالة عدم التوازن بين العرض والطلب. وفي واقع الأمر فإنه خلال 2019 شهد النفط أفضل أداء له منذ 2016، حيث أنهى خام التصدير الكويتي تداولاته عند سعر 68,4 دولاراً للبرميل، بنمو 11,1٪ على أساس ربع سنوي وبنسبة 31٪ على أساس سنوي، ومقترناً بذلك نمو أعلى مستوياته المسجلة في 7 أشهر والبالغة 69 دولاراً

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الربع الأخير من 2019 شهد تراجع التشاؤم بشأن الاقتصاد العالمي إلى حد ما على خلفية تحسن البيانات الاقتصادية وإبرام «المرحلة الأولى» من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى قيام الاحتياطي الفيدرالي بمزيد من التيسير في السياسات النقدية. النفط أنهت تداولات 2019 على ارتفاع بفضل تحسن المعنويات، فيما يعزى جزئياً للإعلان عن التوصل إلى «المرحلة الأولى» من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين وقرار أوبيك الخاص بتعويض خفض حصص الإنتاج سعياً لتصحيح حالة عدم التوازن بين العرض والطلب. وفي واقع الأمر فإنه خلال 2019 شهد النفط أفضل أداء له منذ 2016، حيث أنهى خام التصدير الكويتي تداولاته عند سعر 68,4 دولاراً للبرميل، بنمو 11,1٪ على أساس ربع سنوي وبنسبة 31٪ على أساس سنوي، ومقترناً بذلك نمو أعلى مستوياته المسجلة في 7 أشهر والبالغة 69 دولاراً

أما في الكويت، فقد أظهرت أحدث البيانات ارتفاع نمو القطاع غير النقطي الأساسي في الربع الثالث من 2019 وإن ظل عند مستويات متواضعة. وفي ذات الوقت، تواصل التوقعات بضعف الرؤية المستقبلية لسوق النفط وتأثيرها على الوضع المالي،

أما في الكويت، فقد أظهرت أحدث البيانات ارتفاع نمو القطاع غير النقطي الأساسي في الربع الثالث من 2019 وإن ظل عند مستويات متواضعة. وفي ذات الوقت، تواصل التوقعات بضعف الرؤية المستقبلية لسوق النفط وتأثيرها على الوضع المالي،

مجموعة كوت الغذائية
Kout Food Group

مجموعة كوت الغذائية ش.م.ك. مقلدة

دعوة حضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة كوت الغذائية (ش.م.ك.م) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، والمقرر عقدها يوم الخميس الموافق 20 فبراير 2020 الساعة 12:00 ظهراً بمقر شركة مجموعة كوت الغذائية، منطقة القبلة، شارع السور، عمارة يعقوب الحميضي، غرفة الاجتماعات الدور الثالث.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للمساهمين شركة مجموعة كوت الغذائية ش.م.ك. (مقلدة)

1- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بواقع 40٪ من القيمة الاسمية للسهم (40 فلساً للسهم الواحد) بإجمالي مبلغ وقدره 2,704,226.800 د.ك. (فقط مليونان وسبعمان وأربعة آلاف ومائتان وستة وعشرون ديناراً وأثماناً فلساً لا غير) من الأرباح المرحلة عن الفترات السابقة طبقاً للبيانات المالية للشركة على المساهمين، وذلك للمساهمين المسجلين في سجل المساهمين بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

مجلس الإدارة

على السادة المساهمين أو وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية في منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - خلال ساعات العمل الرسمية وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال.

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم: 22281430 داخل 3316.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية يؤجل الاجتماع لمدة عشرة أيام ليعقد الاجتماع المؤجل بتاريخ 2020/03/2 بذات المكان المذكور أعلاه في تمام الساعة 12:00 ظهراً وما بعدها. ويعتبر هذا الإعلان دعوة للاجتماع المؤجل دون الحاجة لتوجيه أي دعوة جديدة وذلك وفقاً للمادة (143) من القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وتعديلاته.



8 مليارات دينار قيمة المشاريع في 2020

طرحه في الربع الرابع من 2020 بقيمة إجمالية تقدر 2,8 مليار دينار، هذا إلى جانب عدد من المشاريع الكبرى الأخرى ضمن قطاع الطاقة بما في ذلك مشروع محطة الديبديبة للطاقة الشمسية ومحطة خيران التي تقوم بتنفيذها هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء بقيمة إجمالية تصل إلى 360 مليون دينار و1,1 مليار دينار على التوالي.

لتنفيذ مشاريع بقيمة تصل إلى حوالي 8 مليارات دينار في 2020 معظمها ضمن قطاع البتروكيماويات. ويعتبر هذا الهدف لموحاً للغاية ويسوف ينتهي به الأمر على الأرجح عند مستوى أقل من ذلك بكثير. ويلحظ أن هناك جزءاً كبيراً من قيمة المشاريع المتوقع إسنادها خلال 2020 يعود إلى مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات التابع للشركة الكويتية للصناعات البتروولية المتكاملة «كبيك»، المرتقب

التي تم إسنادها في 2019 إلى مستوى مخيب للأمل لم يتخط 1,1 مليار دينار فيما يعد أدنى مستويات الترسيمات السنوية التي تم تسجيلها على الإطلاق. أما على الصعيد القطاعي، فقد جاء قطاع البناء والتشييد في الصدارة، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم إسنادها ضمن هذا القطاع حوالي 500 مليون دينار، تلتها قطاع النفط والغاز بقيمة إجمالية بلغت 293 مليون دينار. ووفقاً لمجلة «ميد»، تم التخطيط

نذكر تقرير «الوطني» أن وتيرة إسناد المشاريع التنموية في الربع الرابع من 2019 جاءت أقل من التوقعات، حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة 177 مليون دينار فقط فيما يعزى في الغالب إلى التاخيرات والمفاوضات المطولة. وترتكز أغلبية المشاريع التي تم إسنادها خلال الربع الرابع على أحد أكبر المشروعات المتعلقة بقطاع النفط والمطروح من قبل شركة نفط الكويت بقيمة 122 مليون دينار. وبذلك يصل إجمالي قيمة المشاريع

التي تم إسنادها في 2019 إلى مستوى مخيب للأمل لم يتخط 1,1 مليار دينار فيما يعد أدنى مستويات الترسيمات السنوية التي تم تسجيلها على الإطلاق. أما على الصعيد القطاعي، فقد جاء قطاع البناء والتشييد في الصدارة، حيث بلغت قيمة المشاريع التي تم إسنادها ضمن هذا القطاع حوالي 500 مليون دينار، تلتها قطاع النفط والغاز بقيمة إجمالية بلغت 293 مليون دينار. ووفقاً لمجلة «ميد»، تم التخطيط

